

سر العناصر الأردنية
مسئول عطفه مدير الأقسام

مقدمة،

ينظر الأردن بعين القلق إزاء المخاطر المنبثقة عن إزدياد أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والذين بلغ عددهم وفقاً لتقرير فريق الرصد قرابة 25 ألف مقاتل، غالبيتهم العظمى تتواجد وبشكل منظم في سوريا والعراق، مع تزايد مضطرد لأعداد أولئك المقاتلين في بلدان أخرى مثل ليبيا وغيرها. ولعل اللافت أيضاً، أن أولئك المقاتلين هم مواطنون من أكثر من 100 دولة، أي ما يزيد على نصف دول العالم، الأمر الذي يوسع من رقعة الأثر المترتب على تلك الدول.

نؤكد على أن الأردن في طبيعة الدول الأكثر تضرراً بهذه الظاهرة، نظراً للقرب الجغرافي. كما أن الأردن في مقدمة الدول التي تقوم بمواجهة ومحاربة هؤلاء الإرهابيين بشتى الوسائل الإيدولوجية والعسكرية والأمنية، الأمر الذي أدى وقد يؤدي إلى محاولة بعضهم التسلل إلى الداخل الأردني، لتنفيذ هجمات إرهابية وبتقنية عالية خصوصاً في ظل إكتسابهم مهارات عسكرية إضافية.

المنظومة التشريعية

في هذا السياق، لا بد من التنويه إلى أهمية وجود منظومات تشريعية لدى الدول تاطر الجانب القانوني للتعامل مع الظاهرة. وأشير هنا إلى أن الأردن قد سن حزمة من القوانين والتشريعات الوطنية التي من شأنها مجابهة هذه الظاهرة بشكل صارم. فقد عالج الأردن ظاهرة التجنيد في قانون منع الإرهاب لعام 2006، وعزز من مجابهة ظاهرة المقاتلين الأجانب من خلال قانون منع الإرهاب المعدل لعام 2014.

ضبط الحدود

يؤكد الأردن على أهمية إيلاء مسألة ضبط الحدود القدر الكافي والوافي من الأهمية، فالحدود المضبوطة والمتينة تعد بمثابة العصب الرئيس لوقف تدفق المقاتلين. ومن هنا، نشير إلى أن الأردن يبذل جهوداً كبيرة لضبط ومراقبة حدوده، الأمر الذي يرتب عبئاً إضافياً على الأردن في ظل وجود جماعات إرهابية ومتطرفة تتواد في دول الجوار. ومن هنا يجدد الأردن دعوة الدول الأخرى والشركاء الدوليين إلى تقديم كافة المساعدات التي من شأنها دعم الأردن في مجابهة هذا الخطر وتحمل العبء الملقى على كاهله في ضبط الحدود، في ظل ارتفاع الفاتورة الأمنية. أملين أن يكون هناك نداء عالمي للعمل على دعم البلدان التي تجابه الإرهاب في الصفوف الأمامية مثل الأردن.

يؤكد الأردن على أن التصدي لهذه الظاهرة من منظور وطني خالص لا يفي بالغرض كله، بل ننوه إلى ضرورة تعميق وتعزيز التعاون الإقليمي لمجابهة هذه الظاهرة، وأهمية تضافر جهود أجهزة الإستخبارات المعنية في الدول الأكثر تضرراً، وأهمية تشارك المعلومات فيما بينها، وتأسيس تعاون مستدام فيما بينها.

معالجة الجنور:

على الرغم من أهمية الإجراءات المتبعة لمعالجة الظاهرة، إلا أنه من الحصافة بمكان، معالجة الأسباب التي تدفع أولئك المقاتلين للإلتحاق بمواطن النزاعات. فالإجراءات الوقائية الاحترازية تعد حجر الأساس في جهودنا لمعالجة الظاهرة. ومن هنا، يؤكد الأردن على ضرورة النظر وبإمعان في

أسباب إستقطاب المقاتل الإرهابي من قبل الجماعات الإرهابية في مناطق الصراعات، والتي من أهمها تبني فكر متطرف عنيف، والإحتلال الأجنبي وقلة الوعي والتعليم، والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحيطة، بالإضافة لتسهيل تكنولوجيا المعلومات والإتصال مثل الإنترنت عمليات التجنيد الممنهج وبت أفكار التطرف عبر مواقع التواصل الإجتماعي.

الشباب:

ما زال الشباب الفئة الأكثر إستهدافاً في عمليات التجنيد والوقوع في فخ التنظيمات الإرهابية، فوفقاً لتقرير فريق الرصد، فإن الغالبية العظمى من المقاتلين تتراوح أعمارهم ما بين 15-35 سنة. ومن هنا، قام الأردن وفي سياق جهوده الدولية الرامية وقف تدفق المقاتلين الشباب ومواجهة التطرف العنيف، نشير إلى جلسة مجلس الأمن التي ترأسها حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، بحضور ممثلي الدول، وخبيرين من أصحاب الإختصاص. ويؤكد الأردن على أن مواجهة تطرف الشباب يتأتى من خلال نشر الوعي والتثقيف ما بين فئة الشباب ومكافحة الأسباب التي تؤدي بهم للوقوع في فخ المنظمات الإرهابية، والتي من أهمها الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الأيدولوجية المتطرفة و"الرغبة في المغامرة" وتأثير الأقران.